سياسة مكافحة الرشوة والفساد

2024

الهدف من السياسة:

تهدف هذه السياسة إلى تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية داخل جامعة الملك عبدالعزيز، والوقاية من جميع صور الرشوة والفساد المالي والإداري، من خلال وضع ضوابط واضحة للسلوك المهني، وضمان التزام جميع منسوبي الجامعة بالأنظمة الوطنية ذات العلاقة، بما يسهم في تحقيق العدالة وحماية المال العام وتعزيز الثقة المؤسسية.

نطاق تطبيق السياسة:

تُطبَّق هذه السياسة على جميع منسوبي جامعة الملك عبدالعزيز من أعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب، والمتعاونين، والموردين، والمقاولين، والاستشاريين، وكذلك أي طرف ثالث يتعامل مع الجامعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

تشمل هذه السياسة جميع المعاملات الإدارية والمالية والأكاديمية داخل الجامعة أو فروعها أو المراكز التابعة لها، وأي نشاط أو علاقة تمثّل الجامعة أو تُدار باسمها.

نص السياسة:

تلتزم جامعة الملك عبدالعزيز التزامًا تامًا بتطبيق أحكام **نظام مكافحة الرشوة** الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/36) وتاريخ 29/12/1412هـ، و**نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد** الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/25) وتاريخ 23/1/1446هـ ولوائحه التنفيذية، وجميع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة الصادرة عن **وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية**.

تحظر الجامعة بشكل قاطع جميع أشكال **الرشوة أو الفساد المالي والإداري** أو إساءة استخدام المنصب أو السلطة لتحقيق منافع شخصية أو مادية، سواء من قبل منسوبيها أو المتعاملين معها أو أي طرف يمثلها.

تلتزم الجامعة بتعزيز ثقافة **النزاهة والشفافية والعدالة**، وتعمل على بناء بيئة عمل خالية من الفساد من خلال رفع الوعي الوظيفي وتفعيل قنوات الإبلاغ الآمنة والسرية عن أي ممارسات مخالفة، مع ضمان حماية المبلغين من أي إجراء انتقامي.

تُتخذ الإجراءات النظامية بحق كل من يثبت تورطه في أي مخالفة لأحكام هذه السياسة، وفقًا لأنظمة الدولة ولوائح الموارد البشرية، مع إحالة الحالات التي تستوجب ذلك إلى **هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)** أو الجهات المختصة ذات العلاقة.

تؤكد الجامعة التزامها الكامل بتطبيق الأنظمة الوطنية ذات العلاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وبناء بيئة جامعية نزيهة تسهم في تعزيز الثقة وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في مجال الحوكمة الرشيدة والشفافية المؤسسية.